الملتقى العلمي الأول لعمداء المعاهد القضائية وعمداء كليات الشرطة والحقوق في الدول العربية

عبدالحق خرباش.. 04.05.2023
كاتب صحفي ومدير HAKIKANEWS.NET

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ،

انطلقت يومه الأربعاء 03 ماي 2023 بمدينة طنجة فعاليات "الملتقى العلمي الأول لعمداء المعاهد القضائية وعمداء كليات الشرطة والحقوق في الدول العربية "، المنظم من قبل وزارة العدل وبشراكة مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية.
وافتتح الملتقى بمشاركة وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي وعدد من وزراء العدل العرب، وعدد من القضاة ومسؤولي المراكز الأمنية الدولية والجامعات.
وفي كلمة بهذه المناسبة، رحب السيد الوزير بضيوف المغرب ،الذين استقبلتهم مدينة طنجة ليشاركوا في "هذا اليوم العظيم في تاريخ تعاوننا مع جامعة نايف للعلوم الأمنية "، مثنيا على سعي هذه الجامعة منذ نشأتها إلى المساهمة المباشرة والفعالة في تعزيز التعاون والتنسيق بين القضاء وأجهزة إنفاذ القانون والفقه.
وأكد السيد الوزير ،بهذا الخصوص ،بأن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ، وبالنظر لاهتمامه بقضايا العدالة والقضاء والأمن ، أبى إلا أن يسبغ على هذا الملتقى الأول من رعايته السامية.
وذكر السيد الوزير الحاضرين أيضا بأن تنظيم هذا اللقاء يأتي في إطار تنزيل مضامين مذكرة التفاهم بين كل من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية الأمانة العلمية لمجلس وزراء العدل العرب، و تماشيا كذلك مع قرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 1233 سنة 2020 والمتضمن «الموافقة على عقد الملتقى العلمي الأول لعمداء المعاهد القضائية وعمداء كليات الحقوق في الدول العربية، ليكون ضمن برنامج عمل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ضمن نشاط الندوات والملتقيات».
وأوضح السيد الوزير ، بهذا الخصوص ، بأن الهدف من تنظيم مثل هذه الملتقيات هو توسيع المجال لدعم آليات التنسيق وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين مختلف المؤسسات المشاركة سواء في مجال المناهج التعليمية ومعايير اعتماد مراكز البحوث العلمية القانونية والقضائية والأمنية، ورفع تصنيفات المجلات العلمية المتخصصة بغية الوصول لمخرجات تسهم في تطوير منهجية التعليم الجامعي والأكاديمي لهم.
واعتبر السيد الوزير أن انعقاد هذا الملتقى العلمي الأول يمثل دعوة لكل المعنيين بالمجال القانوني والقضائي والأمني والذي يشمل مدراء المعاهد القضائية العربية وعمداء كليات الشرطة والحقوق العربية وكل المعنيين بمجال الدراسات والبحوث من

القضاة والأساتذة الأكاديميين بهذا المجال، للتباحث والحوار حول سبل التنسيق في المجالات التعليمية والبحثية بين معاهد القضاء والكليات الأمنية وكليات الحقوق.
وذكر السيد الوزير، في السياق، بالخطوات الهامة للمملكة المغربية في مجال مواكبة التحولات العميقة التي عرفتها منظومة العدالة بالمغرب. وعبر في الختام على أمله للخروج بتوصيات وحلول للمشاكل ومناقشة التطورات العلمية الحديثة..